



تمثلة في مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور

«ميد»: الكويت نفذت مشاريع تكريرية عملاقة بـ 35,3 مليار دولار

مشاريع التكرير النشطة بالشرق الأوسط تأثرت نتيجة التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة وجائحة «كورونا»
93,4 مليار دولار قيمة مشاريع التكرير النشطة بالشرق الأوسط حالياً.. مقارنة بـ 189 ملياراً في 2019

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن قيمة مشاريع التكرير النشطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفضت وسط تحول الطاقة العالمي المستمر بعيداً عن الوقود الأحفوري، علاوة على انتشار جائحة كورونا بالمنطقة منذ منتصف شهر فبراير 2020 حتى الآن.

وقد أظهر تحليل لمشروعات التكرير في دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وليبيا والجزائر والعراق، أن الكويت شهدت أكبر انخفاض في مشاريع تكرير النفط النشطة خلال الفترة التي تم تحليلها، وفقاً للبيانات الصادرة عن «ميد بروجكتس»، والتي تتضمن نشاط المشاريع الإقليمية.

وأوضحت «ميد»، أنه في فبراير 2019 بلغت القيمة الإجمالية لمنتجات التكرير النشطة في البلاد 35,3 مليار دولار، بينما تبلغ في الوقت الحالي أقل من 100 مليون دولار، ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى استكمال العديد من مشاريع التكرير العملاقة الرئيسية في البلاد. وأضافت أن هذه المشاريع تشمل الوقود البيئي الذي تبلغ تكلفته 16 مليار دولار، والذي بدأ تشغيل وحداته النهائية في سبتمبر من هذا العام، ويشمل أيضاً مصفاة الزور التي تبلغ تكلفتها 16 مليار دولار، والتي اكتملت ميكانيكياً ويجري تشغيلها حالياً.

وقالت المجلة إنه لم تكن ثمة مشروعات جديدة تستحق الذكر أو يجري الحديث عنها في قطاع التكرير، أو أي قطاع آخر من قطاعات النفط والغاز

في الكويت على مدى السنوات القليلة الماضية. تجدر الإشارة إلى أن القضايا المستمرة المتعلقة بالوضع السياسي المحلي في الكويت زادت من التأثير المزدوج لجائحة كورونا والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة. ونتيجة لذلك فقد تعثرت عملية صنع القرار، وشمل ذلك الإصلاحات اللازمة لدعم الاقتصاد الكويتي، في وقت حالت فيه المعارضة في مجلس الأمة دون تنفيذ قرارات مجلس الوزراء.

وزادت المجلة أنه ستكون هناك حاجة لزيادة الاستقرار السياسي لرؤية أي تحسن كبير على صعيد مشاريع التكرير في الكويت خلال عام 2022. وعلى صعيد منطقتي ميناء، قالت ميد برجكتس إن قيمة المشاريع النشطة في المنطقة تبلغ حالياً 93,4 مليار دولار، بانخفاض عن ذروتها التي بلغت 189,7 مليار دولار في فبراير 2019.

وكانت آخر مرة تم فيها تقييم نشاط مشروعات التكرير في هذه المجموعة من البلدان في المنطقة بهذا المستوى المنخفض في سبتمبر 2016. وانتهت ميد إلى القول إن انهيار الطلب على المشتقات النفطية المكرورة أثناء الوباء أدى إلى إجبار العديد من المصافي على مستوى العالم إما إلى تقليص إنتاج المنتجات المكرورة أو حتى إيقاف العمليات تماماً.

ولكن انتعاش الطلب العالمي في الآونة الأخيرة، كان حافزاً لإحياء العمليات في العديد من هذه المرافق. ومع ذلك، لا يزال نشاط المشروعات في منطقة ميناء عند مستويات متدنية.



أسعار النفط تجاوزت 75 دولاراً.. وتجه لتسجيل أكبر مكاسب أسبوعية منذ أغسطس

الكويت ترفع أسعار خام التصدير المتجه إلى آسيا في يناير المقبل

وزير النفط الروسي: «أوبك+» ستواصل زيادة إمدادات النفط



أظهرت وثيقة تسعير اطلعت عليها رويترز أمس، أن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لخامين تبعيها إلى آسيا في يناير 2022 عن الشهر السابق، حيث حددت سعر خام التصدير الكويتي في يناير المقبل عند 2,8 دولار للبرميل فوق متوسط الأسعار المعروضة لخام عمان ودبي، بزيادة 65 سنتاً عن الشهر السابق،

وأعلن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون مزيداً من القيود المتعلقة بجائحة «كورونا» الأربعاء، فيما تخطط الدنمارك لفرض تدابير جديدة تتضمن إغلاق المطاعم والمدارس، كما علقت الصين رحلات السياح من إقليم غوانغدونغ.

وعلى صعيد التداولات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام «برنت» القياسي تسليم فبراير 1/ إلى 75,13 دولاراً للبرميل، كما صعدت عقود خام «نايمكس» الأميركي تسليم يناير 1/ مسجلة 71,65 دولاراً للبرميل.

من جانب آخر، قال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي الجمعة إن تحالف أوبك+ لمنتجي النفط سيواصل زيادة الإمدادات لسد الطلب المتنامي على الخام. وأضاف في تصريحات للتلفزيون الروسي أن تقلبات سوق النفط ليست مرتفعة للغاية في الوقت الراهن.

كما رفع سعر البيع الرسمي للخام الكويتي الخفيف الممتاز في يناير إلى 4,35 دولاراً للبرميل فوق بورصة عمان/دبي، بارتفاع 55 سنتاً عن ديسمبر الجاري.

أسعار النفط

وعلى صعيد الأسعار، فقد عززت أسعار النفط في الأسواق العالمية مكاسبها خلال تعاملات أمس، إذ يتجه خاماً «برنت» و«نايمكس» إلى تسجيل أكبر مكاسب أسبوعية منذ نهاية أغسطس الماضي، في ظل متابعة آخر مستجدات متحور فيروس «كورونا» الجديد «أوميكرون».

وقالت لويديكسون محللة «ريستاد إنيرجي» في تصريحات لوكالة «رويترز»، إن الأبناء تفاقم من مخاوف نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين، مشيرة إلى أن ذلك الوضع قد يؤثر في نهاية المطاف على شهية شراء النفط لدى أكبر مستهلك للخام في العالم.

الأسعار قفزت 6,8% خلال نوفمبر الماضي.. مقارنة بالفترة نفسها من 2020

التضخم الأميركي يقفز لأعلى مستوياته في 40 عاماً



وكالات: سجل التضخم في الولايات المتحدة خلال نوفمبر الماضي تسارعاً بالمقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، حيث سجل أكبر زيادة منذ 1982، أي نحو 40 عاماً، فيما اصطدم طلب المستهلكين الكبير بمشكلات الإمداد الناجمة عن وباء كورونا ومتحوراته.

وبلغت زيادة الأسعار 6,8% الشهر الماضي على مدى سنة، بعد تسجيل زيادة قدرها 6,2% في أكتوبر، بحسب مؤشر أسعار المستهلك الذي نشرته وزارة العمل أمس، وهذه الأرقام مطابقة لتوقعات المحللين.

ويمكن أن تعطي هذه الزيادة في معدلات التضخم الجبررات أمام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) لتقليص مشتريات السندات ورفع أسعار الفائدة بشكل أسرع من المتوقع، ولا يزال الأميركيون يدفعون ثمناً أعلى لكل شيء من الطعام إلى الملابس مروراً بالسيارات والوقود

والمعدات الإلكترونية وتذاكر السفر. وفي هذا السياق، علق زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل في بيان أن أرقام هذا الصباح تؤكد ما تعرفه كل عائلة أميركية: «التضخم خارج عن السيطرة بقيادة الديموقراطيين».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن

كما لفت إلى أن الأرقام «لا تعكس تراجع الأسعار المرتقب في الأسابيع والأشهر المقبلة، مثل الأسعار في سوق السيارات»، وبالمقارنة بالشهر السابق، سجلت زيادة الأسعار في نوفمبر تباطؤاً طفيفاً إذ ارتفعت بمقدار 0,8% مقابل 0,9% في أكتوبر، غير أن الزيادة تبقى أعلى من توقعات المحللين (+0,6%) ما يشير إلى استمرار التضخم.

ويتوقع بعض خبراء الاقتصاد اشتداد المشكلات اللوجستية مع ظهور بؤر إصابات جديدة بمتحور «أوميكرون» عبر العالم، ما قد يزيد من حدة الطفرة التضخمية، وبعدها أكدت إدارة باين أن التضخم «موقت» وهو على ارتباط بالانتعاش الاقتصادي المسجل إثر الإنعاش التاريخي عام 2020 نتيجة وباء كورونا، عادت وأقرت في نهاية المطاف بأن التضخم سيستمر أكثر من المتوقع.

استبق نشر بيانات التضخم لشهر نوفمبر، وأعلن يوم الخميس الماضي أن الأسعار بقيت «مرتفعة» الشهر الماضي، لكنه حرص على التقليل من أبعاد هذه الأرقام فأشار إلى أنها لا تعكس «الواقع اليوم»، مشدداً على تراجع أسعار الطاقة خلال الأسابيع الأخيرة، أي بعد جمع البيانات للتقرير.

«إيلون ماسك» يواصل بيع أسهمه في «تسلا» للأسبوع الخامس



إيلون ماسك

نحو 11 مليون سهم منذ أن طلب «ماسك» من متابعيه على «تويتر» التصويت الشهر الماضي على بيع 10% من حصته في الشركة التي أسسها. ومن أجل تحقيق مستهدف الـ 10، الذي يمثل 17 مليون سهم دون أن يمارس خيارات الشراء، فإن على الرجل الأكثر ثراء في العالم بيع 6 ملايين سهم إضافية. وترجع سهم «تسلا» 18% منذ أن وصل إلى قمته في الرابع من نوفمبر، مع بيع «ماسك» أسهمه.

وكالات: واصل الملياردير الأميركي إيلون ماسك بيع أسهمه في شركة «تسلا» للأسبوع الخامس على التوالي، مقترين من تنفيذ وعده ببيع 10% من حصته في صناعة السيارات الكهربائية. وحسبما ذكرت «بلومبرغ»، عن وثائق تنظيمية، فقد باع الملياردير الأميركي 934,091 ألف سهم إضافية في الشركة التي أسسها مقابل 963 مليون دولار، من أجل دفع ضرائب على ممارسة عقود خيارات، وبذلك يصل إجمالي مبيعاته من الأسهم إلى

يحتاج المبتدئون إلى الاستعداد لتجنب الأخطاء الشائعة التي وقع بها رواد أعمال من قبل

قبل أن تبدأ مشروعك الخاص.. تعرف على 5 نصائح لضمان النجاح!



يتطلع كثيرون لأن يكونوا رواد أعمال، ويؤسسوا مشروعاتهم الخاصة، التي تحقق لهم الاستقلال المالي، ورغم ذلك قد يقع رواد الأعمال الجدد والمحترفون من ذوي الخبرة في أخطاء تتسبب في ضياع كل جهودهم.

ومن أجل تحقيق النجاح في مجال ريادة الأعمال، يحتاج المبتدئون إلى الاستعداد لتجنب الأخطاء الشائعة التي وقع بها رواد أعمال من قبل، وفيما يلي أبرز 5 نصائح يحتاج رواد الأعمال المبتدئون إلى معرفتها قبل بدء مشروعهم:

1- عدم وضع خطة عمل

يعد ذلك من أكثر الأخطاء شيوعاً بين رواد الأعمال الجدد، وهو خطأ جسيم، لأن خطة العمل يمكن أن تساعد الشخص في تحديد المشكلات الخاصة بفكرته، كما يمكن أن تساعد في تسويق فكرته للمستثمرين المحتملين أو لأي مصادر تمويل أخرى.

ويحتاج أي رائد أعمال قبل بدء مشروعه، أن يضع خطة عمل بسيطة توضح المنتج أو الخدمة التي يقدمها، والتكاليف، والاحتياجات التمويلية، والمنافسين، والعملاء المحتملين، وفرص السوق، كما من المهم كتابة التحديات التي من الممكن أن يواجهها رائد الأعمال.

2- الاقتصاد بالنفقات

عندما يضع رائد الأعمال خطة عمل ستكون لديه فكرة أفضل عن احتياجاته المالية، مما سيساعده على تجنب خطائين، وهما الإنفاق الزائد والناقص، إذ يخطئ بعض رواد الأعمال في تقدير التكاليف، وينفقون أكثر مما هو محدد في الميزانية، بينما يتفقد آخرون نفقات قليلة للغاية، متصورين أن الاقتصاد في النفقات هو الطريقة الصحيحة دوماً لإدارة المشروع الخاص.

وينصح رواد الأعمال بتقدير التكاليف الفعلية

لمشروعهم خلال العام الأول، ثم البحث بعد ذلك عن طرق لتأمين رأس المال الذي يحتاجون إليه.

3- تحديد الشركاء المناسبين

لا يمكن أن يبدأ رائد الأعمال مشروعه الخاص بمفرده، إذ سيحتاج إلى شركاء أو مستثمرين من أجل التمويل والخبرة، إلا أن بعض رواد الأعمال يقعون في خطأ جذب الكثير من الشركاء، مما يقلل من أرباحهم، ويؤثر على استراتيجيتهم، ويجب التفكير في ذلك عند وضع خطة العمل، إذ يحتاج رواد الأعمال أن يفكروا في الشركاء المناسبين الذين يحتاجون إليهم، وتأثير ذلك على المشروع الخاص بهم.

4- تعرف على عميلك قبل البدء

تفشل العديد من الشركات لأنها لا تتمكن من فهم السوق المستهدف، لذلك من المهم ألا يفترض رائد الأعمال أن العملاء يحتاجون إلى منتج أو خدمة، بل يجب أن يجري بحثاً للتأكد من ذلك، وللتأكد أيضاً من أن السعر الذي يضعه لمنتجاته منطقياً.

5- تجنب الاقتصاد في النفقات المتعلقة بالتسويق

يقدم العديد من رواد الأعمال منتجات وخدمات جيدة، لكنهم لا يسوقون منتجاتهم بشكل جيد، عندما يعرف رائد الأعمال عملاءه جيداً، فمن المفترض أن يعرف منصات التواصل الاجتماعي التي يستخدمونها، والأماكن التي يذهبون إليها، وبالتالي سيصبح من السهل عليه تحديد قنوات التسويق المناسبة.

ومن الخطأ الإفراط في الاعتماد على التسويق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والذي قد يأتي بنتائج عكسية، وإذا لم يكن رائد الأعمال يتمتع بخبرة في مجال التسويق، فمن الأفضل أن يوظف شخصاً يساعده في ذلك.